الأمم المتحدة

A/57/377

الجمعية العامة

Distr.: General
27 September 2002
Arabic
Original: French

الدورة السابعة والخمسون

البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام*

موجز

وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٦/١٠٠ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، يصف هذا التقرير المساعدة المالية والمادية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار عملية الانتعاش الاقتصادي والتعمير بها. وتقدَّم هذه المساعدة في سياق يتيح فيه الوضع السياسي والاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية هامشا معينا للمناورة بالنسبة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة: توقف إطلاق النار محترم بصورة أو بأخرى وتنفِّذ الحكومة ببعض النجاح برنامجا اقتصاديا للتثبيت والإصلاحات الاقتصادية.

* يعود التأخير الحاصل في تقديم هذا التقرير إلى ما اقتضاه الحصول على التراخيص المسبقة اللازمة من وقت.

111102 091102 02-57851 (A)
0257851

ولا يزال الوضع في مجال الحكم والتنمية البشرية مثيرا للقلق مع ذلك. ولا يزال يتعين بذل الكثير من الجهد لتشغيل النظام المؤسسي الجديد الذي دعا إلى إقامته اتفاق لوساكا ويضمن بذلك إقرار سلام دائم وكذلك إعادة توحيد البلد. وأدت الآثار المترتبة على حربين والمقترنة بعوامل الاختلال الاقتصادي الهيكلي إلى الإبقاء على أغلبية الكونغوليين في ظروف متزعزعة وصعبة تتسم بسوء التغذية، وقدرة شرائية ضعيفة، ومعدل مرتفع للوفيات، وتسرب الطلبة من المدارس، وما إلى ذلك.

وفي مواجهة هذه التحديات، قدمت منظمات الأمم المتحدة مساعدة تقنية ومالية ومادية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ثلاثة مجالات حددها قرار الجمعية العامة ٥٦/١٠٠، وهي استعادة الأمن والسلام الدائمين؛ وتقديم الإغاثة الطارئة للسكان المضارين؛ وإنعاش الاقتصاد والتعمير.

ولتحقيق ذلك ولمجاراة الجهود المبذولة من الحكومة والشركاء الآخرين في تنمية جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة أفضل، اختارت منظمات الأمم المتحدة استراتيجية طوعية بصورة خالصة، ترتكز على ثلاثة أسس، وهي القدرة على الاستجابة الفورية لأشكال الضعف الأكثر حدة عن طريق استراتيجية للتواجد والتحرك؛ والدفاع عن المبادرات التي تستهدف المصلحة العامة ''والمفروضة'' على كل فرد من المقاتلين باعتبارها قضايا تتعلق بالمصلحة الوطنية؛ وتأييد المساعي المستدامة والهيكلية، سواء على المستوى الاقتصادي الكلي أو في اتجاه المجتمعات والفئات من أجل وضع استراتيجية للخروج من الأزمة على مستواها.

وتمثل الدعم المقدم لاستعادة السلام والأمن في تعزيز حقوق الإنسان وثقافة السلام عن طريق أنشطة التدريب أو تقديم الدعم المؤسسي للهياكل العامة والخاصة المخصصة. وأعدت منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين (المنظمات غير الحكومية وعمليات التعاون الثنائية) دفاعا عن الاستجابات الكونغولية للأزمة في إطار منهج الوحدة الوطنية والإنسانية. وجرى لذلك توعية مختلف الأطراف المتنازعة بضرورة تشكيل جبهة موحدة على نطاق الأمة بهدف مكافحة الأوبئة والأمراض (الأيام الوطنية أو الإقليمية للتطعيم، وإعادة بناء المراكز الصحية)، ومكافحة الجهل (تغطية امتحانات نهاية المرحلة الثانوية على النطاق الوطني، وإصلاح المدارس)، ومكافحة عزلة السكان (افتتاح النقل النهري، وإصلاح وسائل الاتصالات).

وفي مواجهة حالات الصراعات المحلية وآثار المواجهات السابقة، تابعت منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ تدخلاتها الإنسانية عن طريق إعادة تأكيد التزامها إزاء الضحايا

المدنيين. وكان لضخامة حجم البلد، وتشتت الأشخاص، والغياب النسبي للبيانات الإحصائية بعض التأثير على هذه المساعدة. وبتطوير قدرة على الاستجابة الفورية تستند إلى استراتيجيات التواجد والتحرك، تمكنت منظمات الأمم المتحدة في إطار ولاياتها الاتصال بالعناصر الفاعلة الإنسانية للسكان المستهدفين (إيفاد قوابل إنسانية وسفن السلام) وتقديم الدعم إلى الاستراتيجيات الجزئية للخروج من الأزمة. واتُّخذت هذه الإجراءات بمصاحبة الاستجابات الهيكلية التي ترمي إلى إنعاش الاقتصاد والتعمير.

وفيما يتعلق بتعمير البلد، تعتزم منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية اغتنام العلامات المشجعة التي ظهرت في عام ٢٠٠١ من أجل تدعيم المكاسب التي تحققت من تدخلاتها السابقة والحالية وأن تأخذ في الحسبان الوضع الجديد السائد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون الاتجاه ذو الأولوية لأعمال المنظومة في المستقبل هو مسايرة عملية التحول إلى تطبيع الوضع السياسي وإعادة البناء الاقتصادي. وتظهر ثلاثة محاور ذات أولوية بهذا الشأن، وهي:

١ - تعزيز الحكم الديمقراطي المتمثل في دعم العملية الانتخابية، وتعزيز القدرات الإدارية للتنمية، وإعادة توحيد الإدارة.

٢ - مكافحة الفقر عن طريق تقديم الدعم للاستراتيجيات سواء الوطنية أو المجتمعية للخروج من الأزمة.

٣ - دعم تعبئة الموارد استنادا إلى أُطر الاستراتيجيات والسياسات التي وضعتها الحكومة وبواسطة آليات مثل الأفرقة الاستشارية، والاجتماعات المواضيعية و/أو القطاعية.

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدَّم وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٦/١٠٠ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والذي يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها لاستعادة السلام والأمن، وتقديم الإغاثة الطارئة للسكان المضارين، والمشاركة في عملية الإنعاش الاقتصادي والتعمير.

ثانيا – السياق العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية

ألف – الحالة السياسية والأمنية

٢ – شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ ما يقرب من ستة أعوام، حربين انطلقتا من الشرق في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨. والحرب التي اندلعت في عام ١٩٩٨ هي التي خلفت دمارا وقتلا أكبر مع سقوط أكثر من ٣ ملايين من القتلى بسبب الآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب، ونحو ٢,٥ مليون مشرد. وأدت علاوة على ذلك إلى تقسيم البلد بحكم الواقع إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة وحركات التمرد على التوالي.

الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية

٣ – بدأت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في تنفيذ اتفاق لوساكا المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ (احترام وقف إطلاق النار، والانسحاب الجزئي للقوات الأجنبية، وانتشار قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية). وفي هذا السياق الديناميكي، جرى الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية في صان سيتي (بجنوب أفريقيا)، لمدة ٥٢ يوما (من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢). وفي ختام هذا الحوار، اتخذ المندوبون بتوافق الآراء نحو ثلاثين قرارا بشأن المسائل السياسية والاقتصادية والمالية والإنسانية والاجتماعية والثقافية، وكذلك المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن والسلام والمصالحة.

٤ – ولم تحل مع ذلك المسألة الرئيسية المتعلقة بتقاسم السلطة خلال المرحلة الانتقالية. وتم التوقيع على اتفاق جزئي بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو بشأن التقاسم التوافقي للسلطة خلال الفترة الانتقالية البالغة ٣٠ شهرا. واشترك في التوقيع على وثيقة هذا الاتفاق أغلبية المندوبين، عدا مندوبو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (التجمع – غوما) وبعض الأحزاب السياسية الكبيرة.

الحالة العسكرية والأمنية

٥ – في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وقّع الرئيسان جوزيف كابيلا وبول كاغامي على اتفاق السلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في بريتوريا، والذي ينص (على مدى ٩٠ يوما) على نزع سلاح وإعادة تجميع ميليشيات إنتراهموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة وإعادتهما إلى وطنها في رواندا في مقابل الانسحاب التام للقوات الرواندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، وقّع الرئيسان يوري موسيفيني وجوزيف كابيلا في لواندا على اتفاق للسلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وينص هذا الاتفاق على انسحاب القوات الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستئناف التعاون وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الموقعين عليه.

باء - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٧ - **النمو** - يلاحظ أن النشاط الاقتصادي انتعش منذ عام ٢٠٠١ انتعاشة خفيفة. ويتوقع من خلال تقديرات البنك المركزي الأخيرة تحقيق معدل نمو يناهز ٣ في المائة لفترة عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. ويعزى بصورة خاصة تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي للزيادة في الإنتاج في قطاعات الماس (٩ في المائة) والكوبالت (١٤٠ في المائة)، والبن (١٨ في المائة)، وتقطيع الأخشاب (١٣٠ في المائة)، والأسمنت (١٥ في المائة). بيد أن هذه المؤشرات لا تتعلق إلا بالجزء الذي تديره الحكومة من البلد. وتجدر الإشارة فضلا عن ذلك إلى أنه نظرا لتدهور القطاع الرسمي في الاقتصاد، فقد أصبح القطاع غير الرسمي أكثر دينامية غير أن مساهمته في الناتج القومي لا تقّيم بصورة منهجية وشاملة حتى الآن.

٨ - **التضخم** - منذ أن تم اتخاذ تدابير تحرير الاقتصاد في بداية عام ٢٠٠١ ولا سيما إقرار سياسة واضحة فيما يتعلق بأسعار النفط تباطأ معدل التضخم. وانخفض المعدل العام للتضخم من ٥٥٢,٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠٣,٦٠ في المائة في عام ٢٠٠١ ليبلغ ٤٢,٩ في المائة فقط ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠١ ونيسان/أبريل ٢٠٠٢. ومع ذلك يشمل متوسط تقلبات الأسعار هذا تباينا كبيرا يلاحظ بين الاتجاهات المحددة في مختلف المجالات. وسجلت أعلى نسبة تضخم خلال ربع السنة الأول من عام ٢٠٠٢ في قطاعات الأثاث والمواد المترلية ومواد التنظيف إذ بلغت ٨,١ في المائة. ويأتي بعدها قطاع التعليم (٦,٧ في المائة)، والمواد الغذائية (٥,٣ في المائة)، والصحة (٤,٤ في المائة) والملبوسات (٣,١في المائة).

٩ - **سعر الصرف** - حقق الفرنك الكونغولي استقرارا نسبيا منذ التخلي في بداية عام ٢٠٠١ عن السياسة السابقة وهي سياسة التحكم الصارم في الصرف وإدارة أسعار الصرف. وزال عمليا الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي و لم تعد تطرأ على سعر الصرف تقلبات كبيرة. وحقق الفرنك الكونغولي البالغ سعره ٣١٣,٥٨ فرنك كونغولي مقابل كل دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، رقما قياسا إذ بلغ ٣٩٧,٩٠ فرنك في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٢ قبل أن يهبط إلى ٣١٨,٩٢ فرنك في ٣١ آذار/مارس التالي. وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الصرف الجديدة

تندرج في إطار التدابير المصاحبة للبرنامج المؤقت المعزز الذي تنفذه الحكومة بمساعدة صندوق النقد الدولي.

١٠ - **المالية العامة** - وضعت جمهورية الكونغو الديمقراطية أول ميزانية لها منذ أيار/مايو ١٩٩٧ خلال السنة المالية ٢٠٠١. غير أن تنفيذ هذه الميزانية واجه صعوبات جمة في بداية السنة المالية، تمثلت في انخفاض مستوى جمع الإيرادات وتجاوز المبالغ المعتمدة للإنفاق. وأدت جهود إصلاح المالية العامة التي بدأت منذ حزيران/يونيه ٢٠٠١، في إطار البرنامج المؤقت المعزز، إلى تحقيق تحسن كبير في إدارة العملية المالية للدولة. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، سجلت حسابات الدولة عجزا بلغ ٩٧٣ ٧٩٦ مليون فرنك كونغولي مقابل ٩٨٦ ١١ مليون فرنك في السنة السابقة.

١١ - **التجارة الخارجية** - اتسمت الحالة الاقتصادية على صعيد التجارة الخارجية بانخفاض متواصل في كل من الصادرات والواردات وانخفاض ملموس في الفائض التجاري. وانخفض معدل صادرات البلد من ٤٤٨,٩ ١ مليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٨٢٣,٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٠ ثم ارتفع إلى ٨٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١. ويمثل عجز العمليات الجارية زهاء ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قيد الاستعراض وتراوح العجز العام في ميزان المدفوعات حول ٨,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٢ - **الدين الخارجي** - بلغ إجمالي الدين الخارجي للبلد ١٢,٦ مليار دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وسيرتفع هذا المبلغ بسبب تراكم الفوائد. وفي هذا التاريخ نفسه، بلغت متأخرات الدين والفوائد وأصل الدين ٩,٦ مليارات من الدولارات. وتجدر الإشارة إلى أنه على عكس السنة الماضية، فإن خدمة الدين الخارجي سددت في عام ٢٠٠١ بسبب الحصة الشهرية المحددة في البرنامج المؤقت. وهكذا تم في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الإفراج عن مبلغ إجمالي قدره ١,٦ مليار دولار لصالح المؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية في شكل عمولات وفوائد واشتراكات. بيد أن عبء هذا الدين لا يزال ثقيل الوطأة كما أن البلد صُنف في فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على الرغم من إمكاناته الكبيرة.

١٣ - **الحالة الاجتماعية والإنسانية** - رغم الانفراج المذكور أعلاه الذي تحقق على الصعيد السياسي والاقتصادي، لا تزال الحالة الاجتماعية والإنسانية مثيرة للقلق بسبب العوامل نفسها المذكورة في التقارير السابقة، أي (أ) عدم وصول أكثر الفئات السكانية حرمانا إلى الخدمات في مجالات الصحة، والتعليم والماء الصالح للشرب وذلك بسبب ضآلة

النفقات الحكومية والموارد الخارجية المخصصة للقطاع الاجتماعي؛ (ب) انخفاض متوسط العمر المتوقع للكونغوليين بسبب عودة الأمراض التي تمت السيطرة عليها في الماضي وبسبب تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ملازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي قد يفوق معدل تفشيه في الكونغو متوسط المعدل الأفريقي، لا سيما في الأوساط الحضرية؛ (ج) النسبة الضئيلة من المشردين الذين يحصلون على مساعدة من المجتمع الدولي (٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٠) بسبب التنقلات المستمرة وغير المنظمة لعدد متزايد من السكان بسبب الحروب (يزيد عدد الأشخاص المشردين بعيدا عن مواطنهم الأصلية والمشتتين في أنحاء الإقليم الوطني في نهاية عام ٢٠٠٠ ما يزيد على مليوني شخص)؛ (د) تدهور البيئة والموئل بصورة عامة مما أدى إلى وقوع كوارث طبيعية مثل تآكل التربة والفيضانات واجتثاث الأحراج. ومن ذلك على سبيل المثال ثوران بركان نيارانغوغو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الذي دمر ما بين ٢٠ و ٤٠ في المائة من مدينة غوما وترك نحوا ٠٠٠ ١٤ أسرة، أي ما بين ٠٠٠ ٨٠ و ٠٠٠ ١٠٠ شخص في حالة فقر مدقع تماما.

١٤ - **التدابير والخيارات الاقتصادية الحكومية** - اتخذت الحكومة في عام ٢٠٠١، لغرض تثبيت الاقتصاد، تدابير مشجعة تمثلت أساسا في تنفيذ ميزانية ٢٠٠١ استنادا إلى صندوق أساسي وتعويم العملة، وتحرير أسعار الفائدة، وسن قانون مصرفي جديد. وتمت مواءمة هذه التدابير في إطار البرنامج المؤقت المعزز، الذي يدعمه صندوق النقد الدولي للفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى آذار/مارس ٢٠٠٢، بهدف وقف التضخم المفرط، وتثبيت القيم الإجمالية للاقتصاد الكلي وتهيئة الظروف الملائمة لانتعاش النمو وإعادة بناء الاقتصاد. وإلى جانب هذه التدابير، نفذت الحكومة سلسلة من الإصلاحات، إذ أزالت القيود المفروضة على تجارة الماس في شباط/فبراير، ووضعت سياسة واضحة فيما يتعلق بأسعار المواد البترولية في أيار/مايو. وكانت نتيجة التقييم الذي أجراه صندوق النقد الدولي لتنفيذ البرنامج المؤقت تقييما مرضيا. وبفضل الضوابط الصارمة على الميزانية، والسياسات النقدية وسياسات الأسعار المطابقة للأهداف المحددة، حقق هذا البرنامج كسر الحلقة التضخمية وحد كثيرا من التشوهات التي لا تزال تؤثر في الاقتصاد. وكان أيضا هذا البرنامج بمثابة إطار للإصلاحات في المجالات التالية: (أ) سياسة الصرف والنظام الجديد الذي يقضي بتحرير سعر الصرف (المرسوم بقانون رقم ٢٠٠١/٠٠٤ الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)؛ (ب) سياسة التعدين والاستثمارات علاوة على قانوني التعدين والاستثمارات الجديدين؛ (ج) سياسة الأسعار وتعزيز النظام الوارد بالقرار بقانون رقم ٠٢٦/٨٣ الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ الذي تقرر بموجبه تحرير الأسعار، والمشفوع بتفتيش لاحق.

١٥ - **المساعدة الإنمائية الرسمية** - وفقا للتقديرات الأولية بلغت المساعدة الإنمائية المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي ١٨٤ و ٢٤٣ مليون دولار. وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبيرة التي تناهز ٥٨ في المائة لا تزال المساعدة الإنسانية هي الشكل المفضل للمساعدة التي تحصل عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعود تاريخ هذا الاتجاه إلى سنوات التسعينات من القرن الماضي التي دخل فيها البلد بصورة دائمة في أزمة عميقة اتسمت بالاضطرابات الاجتماعية وأعمال النهب والصراعات المسلحة مما أدى إلى تجميد التعاون الهيكلي. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يشهد البلد مع ذلك الاستئناف التدريجي لهذا الشكل من التعاون. وبالفعل، فإن النتائج التي تحققت على مستوى الإدارة الاقتصادية الكلية والمشار إليها أعلاه أفضت إلى العودة إلى حوار الاقتصاد الكلي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومؤسسات بريتون وودز. وقدم صندوق النقد الدولي الدعم للحكومة في وضع برنامج ثلاثي السنوات. ووضع البنك الدولي من جهته هبة قدرها ٥٠ مليون دولار وضعت تحت تصرف الحكومة، كما قدم لها الدعم في وضع البرنامج المتعدد القطاعات للإصلاح والتعمير الذي تبلغ قيمته ٧٠٠ ١ مليون دولار. وقدم أيضا البنك الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة إلى الحكومة في صياغة وثيقة استراتيجية خفض حدة الفقر، كما أبرم معها اتفاقا يقضي بمنحها قرضا قيمته ٤٥٠ مليون دولار، سيخصص منه مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لاستيعاب جزء من متأخرات الدين الخارجي.

١٦ - **الحوار الاقتصادي الكلي** - يتم عموما تنظيم استئناف التعاون الرسمي في إطار آلية تعاون دورية تتألف من الجهات المانحة ويديرها البنك الدولي. وهذا هو الإطار الذي جرى فيه عقد ثلاثة اجتماعات إحاطة إعلامية في باريس وبروكسل منذ تموز/يوليه ٢٠٠١ لإطلاع المانحين على الحالة الاقتصادية والمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشارك في هذه اللقاءات عدد كبير من شركاء الكونغو الثنائيين والمتعددي الأطراف. وقد اشترك في دورة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بلدان ومنظمات دولية عديدة. وفي اجتماع تموز/يوليه، أعلن المانحون عن تمويل يقدر بنحو ٢٤٠ مليون دولار دعما للبرنامج المؤقت المعزز. وللأسف فإن هذه الإعلانات لم تترجم إلى مدفوعات كبيرة.

ثالثا - الصعوبات والتحديات الرئيسية

ألف - التحديات في مجال الحكم

١٧ - **عملية التطبيع السياسي** - على نحو ما ذُكر آنفا، لا تزال الحالة السياسية مرهونة إلى حد بعيد بمسألتي إقامة النظام المؤسسي الجديد، وتكوين جيش جمهوري. وهناك

معسكران لكل منهما رأيه بشأن هذه المسائل: فمن ناحية هناك كتلة تتكون من الموقعين على ما يُسمى باتفاق صان سيتي، وهناك من ناحية أخرى الذين رفضوا الانضمام إلى ذلك الاتفاق (التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وجناح من المعارضة السياسية غير المسلحة). وهناك مفاوضات جارية للتقريب بين الكتلتين في إطار يقوم على توافق الآراء ويشرك الجميع. ومن الأهمية بمكان مواصلة هذه المفاوضات لكيلا تعرقل إن لم تقوض عملية إعادة توحيد البلد وتعميره.

١٨ - **الحالة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان** - شهدت حالة حقوق الإنسان المزعزعة بالفعل حتى في زمن السلم نتيجة لتقليد طويل من عدم الاعتراف بها، وزادت سوءا بسبب الأعمال الوحشية العديدة وأعمال القتل التي شملت الضعفاء، وذلك في أعقاب انتهاكات مرتبطة مباشرة بالصراع (مواجهات بين فصيلين من حركة تحرير الكونغو في أيار/مايو ٢٠٠٢، في المقاطعة الشرقية) أو الناتجة عن العديد من التجاوزات (حالات الاعتقال والاحتجاز دون موجب قانوني وانتهاكات الحريات السياسية وحرية الصحافة وتكوين الجمعيات) المرتكبة على أيدي كل من الحكومة والحركات المتمردة. ولا شك في أن توقيع مرسوم بعفو عام، قد سمح بإخلاء سبيل عدد كبير من المحتجزين ولا سيما في كنشاسا، ولكن الاعتقالات تواصلت بعد إصدار هذا المرسوم الذي لم يطبق إلا جزئيا حيث استمر احتجاز بعض الأشخاص المعنيين. وعقد مؤتمر وطني لحقوق الإنسان نظمته الحكومة بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك المكتب الميداني لمفوضية حقوق الإنسان وبعض هيئات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) وضم ٤٢٣ مندوبا يمثلون المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني وقدموا من جميع مقاطعات البلد. واعتمدت خطة عمل وطنية لتعزيز حماية حقوق الإنسان والميثاق الكونغولي لحقوق الإنسان والشعب.

باء - تحديات التنمية البشرية المستدامة

١٩ - **فقر السكان** - ظلت الحالة الإنسانية والاجتماعية تثير القلق بشدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عام ٢٠٠١. وقد بينت دراسة أجريت في الآونة الأخيرة أن الأغلبية العظمى من السكان يعيشون على ٠,٢ دولار لكل فرد في اليوم، ويستهلكون أقل من ثلثي السعرات اللازمة للبقاء في صحة جيدة. ويتضح من إحصاءات برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة أن حوالي ١٧ مليون كونغولي أي نحو ثلث مجموع سكان البلد تقريبا، يعيشون في ظل انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى الأغذية احتياجا شديدا. ومن الأسباب المقدمة، هناك بخاصة طول فترات تشرد السكان وانقطاع المصادر التقليدية لتوريد الأغذية وضعف القدرة الشرائية. وقد قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التقرير

العالمي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠١ أن المؤشر الممنوح لتقييم التنمية البشرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٠,٤٢٩ وأن البلد يندرج في المرتبة ١٤٢ على المستوى العالمي من أصل ١٦٢ بلدا، وضمن أضعف البلدان من حيث التنمية البشرية. ويتضح من اتجاهات التنمية البشرية أن تفاقم الفقر المالي يعود أساسا إلى سوء تصريف الشؤون الإدارية والاقتصادية. ذلك أن المسكنات التي يقدمها نشاط المجتمعات المحلية والقطاع غير الرسمي، لا تكفي للتخفيف من حدة فقر السكان بصفة ملموسة.

٢٠ - **فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، البيئة والصراعات** - نظرا لسرعة تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وما يترتب عليه من نتائج مدمرة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذا الوباء يتسبب للبلد في مشاكل إنمائية لا تنعكس على النحو الواجب في الإحصاءات المتاحة. وتشير تقديرات مكتب تنسيق البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز التي نُشرت في عام ٢٠٠٠ إلى أن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الكبار الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما يبلغ ٥ في المائة. وتقل هذه التقديرات كثيرا عما هي عليه في الواقع: فنسبة التفشي في بعض المناطق من البلد ولا سيما المناطق المتأثرة بالصراعات تصل إلى ما بين ٢٥ و ٣٥ في المائة. وترتبت أيضا على الصراعات نتائج أثرت في البيئة: فقد أصيبت المراعي والغطاء النباتي في البلد بأضرار كبيرة منذ عام ١٩٩٤ نتيجة تدفق أعداد اللاجئين والمشردين مما ترتب عليه مشاكل خطيرة تتمثل في انجراف التربة واجتثاث الأحراج والصيد المحظور والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية بما في ذلك الموارد المعدنية.

٢١ - **الصعوبات التي تعترض أنشطة منظومة الأمم المتحدة** - تصطدم أنشطة منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعدد من الصعوبات أهمها: '١' انعدام أمن المدنيين وموظفي الأمم المتحدة: إذا كان قد سبق أن أشير في هذه الوثيقة إلى ما يتعرض له المدنيون من أعمال عنف، فإنه من الجدير بالذكر، أن انعدام الأمن في المناطق الحضرية قد تزايد وبخاصة بالنسبة للموظفين الدوليين في بعض المراكز الحضرية الكبيرة؛ '٢' انعدام إمكانية الوصول لعدد كبير من الأشخاص المتأثرين بالحرب وغيرهم من الفئات الضعيفة ولا سيما على طول خطوط الجبهة، كما أن اتساع رقعة الأراضي المتعين تغطيتها وتردي حالة الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وهياكل النقل مسألتان تقعان أيضا في صميم المشكلة نظرا لما يصاحبهما من ارتفاع في تكلفة العمليات؛ '٣' عدم كفاية الموارد المعبأة فعلا لفائدة الأنشطة الإنسانية، وأنشطة الإنعاش نظرا لوقوف الشركاء مكتوفي الأيادي حيث أنهم ربطوا مساعدتهم بالتقدم المُحرز في الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية؛ '٤' أوجه قصور الاستجابة الإنسانية في مواجهة ضخامة الاحتياجات.

رابعا – التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظومة الأمم المتحدة

٢٢ – يفتح التطور الإيجابي في السياق الوطني الإمكانية لإيجاد حل للأزمة يتطلب استمراره دعما من مجمل شركاء التنمية بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. ويبدو مع ذلك أن معظم هؤلاء الشركاء على وشك استئناف أو تعزيز برامجهم التعاونية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد التدابير التي قررت الحكومة اتخاذها نحو الانفتاح السياسي وتحرير الاقتصاد وإصلاحه.

٢٣ – ولما كانت مؤسسات الأمم المتحدة تدرك تماما أنه قد أصبح هناك لأول مرة منذ ثلاث سنوات هامش ضيق للمناورة، فقد قدمت مساعدة مالية ومادية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في المجالات الرئيسية الثلاثة المستهدفة بقرار الجمعية العامة ٤٦/١٠٠ وهي:

- استعادة الأمن والسلام الدائمين
- تقديم الإغاثة العاجلة إلى السكان المنكوبين
- إنعاش الاقتصاد والتعمير

٢٤ – وتحقيقا لهذا الغرض، اختارت منظمات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية استراتيجية تطوعية أساسا ترتكز على ثلاثة أسس وهي (أ) القدرة على الاستجابة الفورية لأشد أشكال الضعف من خلال استراتيجية تعتمد على التواجد والتحرك؛ (ب) الدعوة لمبادرات الصالح العام ''المفروضة'' على كل من المتحاربين باعتبارها ''قضايا مشتركة''؛ (ج) دعم المساعي المستدامة والهيكلية سواء على صعيد الاقتصاد الكلي أو باتجاه المجتمعات والفئات القادرة على وضع استراتيجية للخروج من الأزمة على مستواها. وقد امتد هذا الدعم إلى مسائل الحكم واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

ألف – الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لإقرار السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٥ – **دعم تنفيذ اتفاق لوساكا** – أجريت المشاورات بين الأمانة وقادة المنطقة بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي، في إطار اجتماعات اللجنة السياسية، لتنفيذ اتفاق لوساكا وهي تضم ممثلي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقد شارك الممثل الخاص للأمين العام في آخر اجتماع لهذه اللجنة المعقود في لواندا، كما شارك في اجتماع آخر بعثة لمجلس الأمن في منطقة البحيرات الكبرى الذي انعقد في الفترة ما بين ٢٧ نيسان/أبريل و ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. وقد أجرى المشاركون بصفة خاصة تقييما لمستوى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٩٩ (٢٠٠٢). فلاحظوا المستوى الضعيف

لهذا التنفيذ. ومع ذلك، أعربت بعثة مجلس الأمن عن تقديرها لمشاركة اللجنة السياسية في تنفيذ هذا القرار. بيد أن الجهود المشتركة للأمين العام للأمم المتحدة والرئيس ثابو مبيكي قد أدت إلى توقيع اتفاق السلام بين الرئيسين بول كاغامي وجوزيف كابيلا في تموز/يوليه الماضي.

٢٦ - **تعزيز حقوق الإنسان وثقافة السلام** - قدمت منظومة الأمم المتحدة الدعم إلى المؤسسات الوطنية وإلى أجهزة المجتمع المدني بهدف تعزيز ثقافة السلام، وتحسين إقامة العدل، والدفاع عن حقوق الإنسان. وجرى الاضطلاع بأنشطة عديدة في هذا الصدد، وهي كالتالي:

(أ) تنفذ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بفضل تمويل اللجنة الأوروبية، مشروعا لدعم وزارة حقوق الإنسان يهدف أساسا إلى تسهيل تنفيذ خطة العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(ب) شرعت المفوضية، بالتعاون مع قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيره من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، في الاضطلاع بمختلف أنشطة التدريب التي توفر لمختلف الفئات المستهدفة: قضاة ومحامين، ونشطاء حقوق الإنسان والمهنيين بوسائط الإعلام؛

(ج) في إطار البرنامج الوطني المعني بتعزيز القدرات المؤسسية، ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبسيط قرارات وتوصيات المؤتمر الوطني المعني بحقوق الإنسان، في كينشاسا وفي المقاطعات الأخرى لدى الشرطة، والقوات المسلحة، وقوات الأمن؛

(د) بعد سلسلة من المشاورات بين وزارة الداخلية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قُدِم مشروع لقانون إطاري بشأن اللاجئين إلى الحكومة بهدف عرضه على الجمعية التأسيسية والتشريعية/البرلماني الانتقالي.

٢٧ - **التوعية بقضايا مشتركة على الصعيد الوطني** - لعبت الأمم المتحدة، بالتعاون مع غيرها من الشركاء الإنمائيين (المنظمات غير الحكومية وعمليات التعاون الثنائي)، دورا داعما لبعض الاستجابات الكونغولية بمنطق الوحدة الوطنية، والإنسانية، وفي مواجهة ما يوضع من عقبات وما يرتكب من أعمال العنف التي تهدد أسس البلد ذاته وحتى مفهوم الدولة. وقد قامت الأمم المتحدة بتوعية مختلف الأطراف المتنازعة بضرورة تشكيل جبهة موحدة على مستوى الأمة وتعزيز القضايا المشتركة المتعلقة بالتعليم، والصحة، وانتقال الأشخاص والسلع، ووحدة البلد. وقد شرع في عدد كبير من الأنشطة أو تم دعمها بإشراك الأطراف الوطنية من طرفي خط المواجهة:

(أ) قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم إلى الحكومة والأطراف المتقاتلة في عملية تسريح الجنود الأطفال، وفي لم شمل الأسر (استقبل زهاء ٨٠٠ طفل غير مصحوب، وسرِح فعلا ٢٠٧ من الجنود الأطفال التابعين للقوات المسلحة الكونغولية، وتم تسريح ١٦٥ من الجنود الأطفال وأفراد المليشيات الكونغولية الذين كان قد تم إبعادهم إلى أوغندا، وأعيدوا إلى أوطانهم، وتم تسريح ١٠٤ من الجنود الأطفال من معسكر موشاكي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢)؛

(ب) قامت منظومة الأمم المتحدة، برئاسة مفوضية حقوق الإنسان، بعمليات حماية، وتوعية وتدريب لأعضاء المنظمات غير الحكومية المحلية، ولنشطاء حقوق الإنسان؛ وتم إيفاد بعثات ميدانية (من ضمنها بعثة المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية) والقيام بزيارات للسجون، في المدن الواقعة تحت سيطرة الحكومة (مبوجي – مايي، ولوبومباشي، وليكاسي، وماتادي وبوما) وفي المدن الخاضعة لسيطرة الحركات المتمردة (بوكافو، وبونيا، وكيندو، ومنيما، وبوتلمبو، وكيسانغاني)؛

(ج) قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتعاون مع هيئات أخرى بالأمم المتحدة، بما فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتيسير إنجاز الدورة الوطنية لامتحانات نهاية المرحلة الثانوية التي شارك فيها أكثر من ٥٠ ٠٠٠ طالب من الأراضي الخاضعة لسيطرة المتمردين، وفي حالة نجاحهم يمكن لهؤلاء الطلبة الحصول على شهادات معترف بها من قبل وزارة التربية الوطنية الكونغولية؛ ونظمت حلقتا عمل تتعلقان بقطاعي التعليم والأمن الغذائي بغية تدعيم وتعزيز السلام في سياق الأزمة وحالة الطوارئ الإنسانية، ومن المقرر عقد حلقات عمل أخرى في مجالات أساسية من مجالات حياة الكونغوليين اليومية (الصحة، والإعلام، والعدل، والنقل وحماية المدنيين)؛

(د) عملت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، بمشاركة منظمات وهيئات أخرى، على تنظيم أيام وطنية ناجحة للتطعيم ضد شلل الأطفال (تم تطعيم ١٢ ٣٤٨ ٤٧٣ طفلا تقل أعمارهم على خمس سنوات)؛

(هـ) شرعت منظمة العمل الدولية، بتمويل من البنك الدولي، في تنفيذ برنامج لإعادة الإدماج الاقتصادي للفئات الضعيفة وللمقاتلين المسرحين (٨٠٠ شخص ضعيف، ومن بينهم تقريبا ٣٠٠ شاب من المقاتلين السابقين، سيستفيدون من مشاريع إعادة الإدماج المطبقة في هذا الإطار).

باء – المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٨ – في مواجهة أوضاع الصراعات المحلية وآثار المواجهات السابقة، واصلت منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ تدخلاتها الإنسانية، مؤكدة من جديد التزامها إزاء الضحايا المدنيين. ويستجيب هذا النهج إلى ضرورة إخراج العناصر الفاعلة الإنسانية من الشلل الذي انتابها من جراء ضخامة البلد، وتشتت الأشخاص، والغياب النسبي للبيانات الإحصائية. واستندت الاستجابات الفورية إلى استراتيجيات التواجد والتحرك الهادفة إلى التقريب بين العناصر الفاعلة الإنسانية من السكان المستهدفين، ودعم الاستراتيجيات الجزئية للخروج من الأزمات.

٢٩ – **القوافل الإنسانية وقوافل السلام للتقارب مع السكان المستهدفين** – نسقت منظومة الأمم المتحدة تعزيز مفهوم ''الممرات الإنسانية'' لإرسال مختلف المنتجات، وضمان تدفقات الأغذية من المناطق التي لديها فائض في الأغذية إلى المناطق التي تعاني عجزا فيها، وفتح نهر الكونغو بصفة نهائية أمام النقل التجاري. وهكذا، فقد نظمت قوافل عديدة على النحو التالي: (أ) في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، غادرت أولى سفن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مباندا متوجهة إلى كيسانغاني تحت حماية سرية من أوروغواي تابعة للبعثة وكانت تقل شحنة من برنامج الأغذية العالمي تبلغ ٥٢٧ طنا من الأغذية في اتجاه المناطق الكونغولية الخاضعة لسيطرة المتمردين؛ (ب) في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، غادرت قافلة إنسانية نهرية تسمى ''سفينة بوبوتو''، والتي شارك في تنظيمها عدد من الشركات (منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتعاون البلجيكي، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومنظمة ميميسا/بلجيكا، ومركز التنمية المتكاملة في بواماندا)، كنشاسا متوجهة إلى شمال المقاطعة الاستوائية وهي تقل ٦٥٠ طنا من السلع الضرورية (الأدوية، والوقود، والمعدات الطبية، والأغذية، والأدوات المدرسية، ومعدات البناء، والملابس، والبذور والأدوات الزراعية)؛ (ج) عادت ''السفينة بوبوتو'' بعد انقضاء شهر وهي تقل ٨٠٠ طن من الذرة لمساعدة سكان كينشاسا المعوزين؛ (د) في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، انطلقت قافلة إنسانية نهرية متجهة إلى سانكورو وعلى ظهرها ٧٠٠ طن من السلع الضرورية؛ (هـ) في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، غادرت قافلة إنسانية نهرية، قامت بتنظيم المجموعة التقنية (منظمات الأمم المتحدة/بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية/المانحين/ المنظمات غير الحكومية الدولية) كينشاسا وهي محملة بأكثر من ١ ٠٠٠ طن من السلع

الضرورية، متجهة إلى كيسانغاني، مع توقفها في بومبا، وليسالا وإيسانغي. وقد شارك في تمويل هذه القوافل الإنسانية صندوق الطوارئ التابع للأمم المتحدة، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ويستهدف الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية.

٣٠ - **النداء العالمي للأمم المتحدة وشركائها** - وضعت الأمم المتحدة وشركاؤها خطة عمل إنسانية مشتركة لعام ٢٠٠٢ (النداء العالمي لعام ٢٠٠٢)، بعد أن أخذت في الحسبان التقدم المحرز في إطار اتفاق لوساكا، وتوطئة لعملية نزع السلاح، والتسريح، والإعادة إلى الوطن، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، والتي تعززها المرحلة ٣ من انتشار بعثة الأمم المتحدة. ويهدف النداء العالمي أيضا إلى توسيع نطاق الأنشطة لتشمل كافة مناطق السلام من خلال مشاريع جزئية للإنعاش الاقتصادي. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، بلغت استجابة المانحين ١٣ في المائة من المبلغ الإجمالي وقدره ١٩٤ ١٤٠ ٣٦٥ دولارا والمطلوب لجمل المشاريع التي اقترحتها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبعد ثوران البركان في غوما، قدم طلب جديد بمبلغ قدره ١٤ ٧٦٣ ٢٢١ دولارا، وبذلك بلغ مجموع الأموال المطلوبة في إطار عملية النداء العالمي ٢٠٨ ٩٠٣ ٥٨٦ دولارا.

جيم - تقديم منظومة الأمم المتحدة الدعم لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعميرها

٣١ - حاولت مختلف هيئات الأمم المتحدة، كل في مجالها، إعطاء ردود هيكلية لمباشرة الخطوات المستدامة الرامية إلى إنعاش الاقتصاد وتعمير البلد. ويتعين في خضم حالة الطوارئ المحافظة على النهج الهيكلي الرامي إلى إجراء إصلاحات طويلة المدى وتوفير الدعم المؤسسي، لا سيما من خلال تشجيع الاستراتيجيات الوطنية للخروج من الأزمة (تعزيز القدرات المؤسسية، ودعم برنامج الحد من الفقر، والنمو).

٣٢ - **دعم الاستراتيجيات الجزئية وأنشطة الخروج من الأزمة** - تم وضع استراتيجيات جزئية للخروج من الأزمة تتناول بصفة خاصة أنشطة إعادة تأهيل الهياكل الأساسية، وإدرار الإيرادات، وتعزيز القدرات المجتمعية. وفي المقاطعات التي تأثرت بالصراعات، استهدف تدخل هيئات الأمم المتحدة تحقيق المصالحة بين فئات المجتمع، وإعادة الاندماج الاجتماعي - الاقتصادي من خلال المشاريع المشتركة بين الفئات الإثنية، والمشاريع التي تدعم المجتمعات التي يحتمل أن تستقبل المسرحين. وتم بذلك تأييد عدة مبادرات من الأساس:

(أ) مولت اليونيسيف إعادة تعمير الهياكل الأساسية المدرسية التي دمرت بسبب ثوران بركان نيراغونغو، مما سمح لـ ٢٤ ٠٠٠ تلميذ بالعودة إلى المدرسة؛

(ب) تدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأغذية والزراعة في كينشاسا وفي سبعة مقاطعات أخرى بما في ذلك المقاطعات الواقعة في الشرق والتي تقع تحت سيطرة المتمردين، وذلك من أجل تقديم المساعدة، من خلال الهبات، أو الائتمانات الصغيرة، أو التدريب، إلى المجتمعات المحلية لكي تضع وتنفذ المشاريع المجتمعية المتعلقة بإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية – الاقتصادية، والتنمية الريفية والحضرية.

٣٣ - **الجمع بين الجانب الإنساني والإنمائي** - لن يتيح وضع أهداف مشتركة (من خلال وثائق مشتركة، وأفرقة مواضيعية، والاجتماعات بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمات الأمم المتحدة) للمنظمة بتعبئة الموارد والطاقات اللازمة لبرامجها الوطنية ذات الطابع ''الكلاسيكي'' فحسب بل ستسمح أيضا بأن تخدم عنصر ''إعادة الإدماج'' في برنامج نزع السلاح والتسريح. وتتطلب متابعة هذين الهدفين الشاملين من منظومة الأمم المتحدة مرونة في تنفيذ البرامج، من أجل التأكد من تكامل البرامج الوطنية مع التقدم المحرز في مجال نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والاندماج في المجتمع. وتجمع هكذا عدة منظمات بين نهج المساعدة الطارئة والأعمال ذات الطابع الأكثر دواما:

(أ) يعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء التعديلات الممكنة في برنامجه من أجل إدراج منطق إعادة إدماج المسرَّحين: برنامج تعزيز القدرات المجتمعية سيشمل ضمن السكان المستهدفين الأشخاص المسرحين وأسرهم؛

(ب) شرعت اليونسكو من خلال المنظمة غير الحكومية ''الرابطة الخيرية لأمهات الكونغو'' في إجراء أنشطة تعليمية للبنات المشردات في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ج) واصل برنامج الأغذية العالمي تنفيذ مشروعه المسمى ''التدخل المتواصل للإنقاذ والإصلاح''، وسوف يقدم هذا البرنامج المساعدة خلال عام ٢٠٠٢، بفضل توفر مبلغ ٢٥٥ ٥٨١ ٣٥ دولارا و ٦٥٢ ٦٠ طنا لـ ٨٣٠ ٢٩٠ ١ شخصا، من بينهم المشردون بسبب الحرب، واللاجئون، وفئات أخرى تأثرت بالحرب.

٣٤ - **دعم الاستراتيجيات الوطنية للتعمير والخروج من الأزمة** - ساعدت منظمات الأمم المتحدة الحكومة على تنفيذ وصياغة استراتيجية للتنمية، وذلك بصفة رئيسية من أجل إجراء حوار يتعلق بالاقتصاد الكلي والقطاعي مع مؤسسات بريتون وودز. ويدخل هذا الحوار في نطاق ثلاثة أطر رئيسية للاستراتيجيات: وثيقة للاستراتيجية الرامية إلى الحد من الفقر، والبرنامج الطارئ المتعدد القطاعات للإصلاح والتعمير، وأخيرا البرنامج الوطني

الطارئ لتعزيز القدرات. وقد اتخذت منظمات الأمم المتحدة مبادرات مختلفة في إطار هذه الاستراتيجيات:

(أ) شرعت منظمة العمل الدولية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في عملية قائمة على المشاركة لصياغة برنامج طوارئ لإيجاد فرص عمل وإدرار الإيرادات من خلال إنشاء صلة بين برنامج العمالة ووثيقة الاستراتيجية الرامية إلى الحد من الفقر؛

(ب) ساعدت الفاو الحكومة على صياغة استراتيجية للتنمية الريفية على المدى المتوسط، وتم استخدام هذه الاستراتيجية كأساس لتحليل وتقييم العنصر ''الزراعي'' في البرنامج الطارئ المتعدد القطاعات للإصلاح والتعمير؛

(ج) واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى البرنامج الوطني الطارئ لتعزيز القدرات المؤسسية في مجال مباشرة الجهاز الإحصائي لعمله (تنظيم الحسابات الوطنية الخفيفة لعام ٢٠٠٠، ووضع جدول للعمليات المالية للدولة خلال عام ٢٠٠٠)، وصياغة السياسات والاستراتيجيات (دعم عملية المشاركة في الوثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر وذلك من أجل تحسين الإجراءات المتعلقة بالميزانية)، وتنسيق وتعبئة المعونات الخارجية (وضع دليل للقواعد والإجراءات الرئيسية للمانحين والممولين في جمهورية الكونغو الديمقراطية) بالإضافة إلى تحسين الإدارة الرشيدة في المجالين الإداري والقضائي.

خامسا – اتجاهات التعمير

٣٥ – **التوجيهات المواضيعية للعمل المقبل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة** – من أجل تعمير جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعتزم منظومة الأمم المتحدة الاستفادة من العلامات المشجعة التي ظهرت في عام ٢٠٠١ من أجل تعزيز المكتسبات الناجمة عن تدخلاتها الماضية والحالية، ووضع السياق الجديد في الاعتبار. والاتجاه الذي له الأولوية في الأعمال المقبلة التي ستضطلع بها منظومة الأمم المتحدة يتمثل في مصاحبة العملية الانتقالية لتحقيق التطبيع السياسي والتعمير الاقتصادي. وتتضح في هذا الصدد ثلاثة محاور ذات أولوية (أ) تعزيز الحكم الديمقراطي من خلال دعم العملية الانتخابية، وتعزيز قدرات الإدارة الإنمائية، وإعادة توحيد الإدارة؛ (ب) دعم حشد الموارد على أساس أطر الاستراتيجيات والسياسات التي وضعتها الحكومة ومن خلال مختلف الآليات: اجتماعات المانحين، والأفرقة الاستشارية، والآليات المحلية للتشاور والتنسيق؛ (ج) مكافحة الفقر ودعم الاستراتيجيات الوطنية والمجتمعية الرامية إلى الخروج من الأزمة. وعلى الصعيد العالمي والإقليمي، يعكس

مضمون الأنشطة والبرامج الأهداف الإنمائية التي حددها مؤتمر قمة الألفية، بالإضافة إلى الاتجاهات الواردة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٦ - **دعم الحكم الديمقراطي ومكافحة الفقر** - تتفق الاتجاهات المواضيعية المذكورة أعلاه مع الاتجاهات المحددة في بيان الحصيلة المشتركة للبلد الذي تم إعداده منذ شهر أيار/مايو ٢٠٠١، واستعدادا لوثيقة المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. والمواضيع التي سيتم التركيز عليها في المستقبل تنبثق من هذه الاتجاهات على أن توضع في الاعتبار التطورات المسجلة منذ نشر هذه الوثيقة الأخيرة. وتتألف هذه المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في جملة أمور، من خمسة محاور استراتيجية للعمل وهي (أ) مكافحة الفقر؛ (ب) الإدارة الرشيدة وحقوق الإنسان؛ (ج) فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (د) السلام والأمن؛ (هـ) إعادة التأهيل والإنقاذ في حالات الطوارئ. وترد نفس هذه المواضيع في برامج المساعدة التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة والتي صيغت بالتعاون الوثيق مع الحكومة الكونغولية.

٣٧ - **دعم حشد الموارد** - فتح الاجتماع الأخير الذي انعقد في باريس مجالات مشجعة من حيث العودة إلى التعاون الرسمي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها الرئيسيين المتعددي الأطراف والثنائيين. وكان هذا الاجتماع بمثابة اجتماع تمهيدي للفريق الاستشاري الذي درس أثناءه المشاركون التطور الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمعونة المقدمة من أجل التنمية، والمسألة المعقدة المتعلقة بالديون، ووسائل زيادة المساعدة المقدمة إلى هذا البلد. وأعرب المشاركون عن ارتياحهم للتنفيذ الجيد للبرنامج الاقتصادي كما يتضح ذلك من التقييم الذي أجراه صندوق النقد الدولي. وبدا أيضا التقدم المحرز في الحوار بين الفئات الكونغولية في ''صان سيتي'' للمشاركين مشجعا، واعتبر مرحلة حاسمة ينبغي تجاوزها للتوصل إلى حل شامل للمشاكل السياسية التي تعاني منها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب مع ذلك المشاركون عن قلقهم إزاء سرعة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، التي يمكن أن تعرقل المسيرة الحسنة أثناء الفترة الانتقالية. ودعم جميع المشاركين الإطار الاستراتيجي الذي تشكله الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر، وأعرب كثير من الوفود عن عزمهم على المساهمة في تنفيذ البرنامج المتعدد القطاعات الطارئ للإصلاح والتعمير بالإضافة إلى إطار الاستراتيجية المتعددة البلدان للتسريح وإعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى. كما أعربت عدة وفود عن استعدادها للمساهمة من خلال توفير الاعتمادات لحل مسألة متأخرات الديون. وسيتبع هذا الاجتماع التمهيدي الذي عقده الفريق الاستشاري اجتماعا رسميا يعقده في تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٣٨ - **آليات التضافر والتنسيق** - من أجل تجنب تشتت الجهود وتطوير عمليات التآزر بين تدخلات مختلف الشركاء في التنمية، اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، في إطار اجتماعات باريس وبروكسل، على مجمل المانحين الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، آلية للتنسيق قُبلت بارتياح في اجتماع الإحاطة الإعلامية الأخير للشركاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في أيار/مايو ٢٠٠٢، في باريس.

سادسا - التوصيات

٣٩ - إن الأمين العام:

(أ) يدعو الشركاء في التنمية إلى دعم المؤسسات الانتقالية التي سيتم إقامتها بعد التوصل إلى اتفاق سياسي يشمل جميع الأطراف، وذلك من أجل وضع شروط للحكم الرشيد؛

(ب) يشجع الحكومة على مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تثبيت الإطار الاقتصادي الكلي مما سيسمح بتهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام؛

(ج) يشجع المجتمع الدولي على دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة اندماج المحاربين السابقين؛

(د) يدعو المجتمع الدولي إلى دعم الصندوق الاستئماني الذي أنشأه البنك الدولي من أجل تصفية متأخرات الديون الكونغولية.